

من

الدكتور عبد الرؤوف الشريف رئيس كتلة مشروع تونس

الى السيد

رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: سؤال كتابي الى السيد وزير العدل.

وبعد المرجو منكم إحالة هذا السؤال الكتابي إلى السيد وزير العدل.

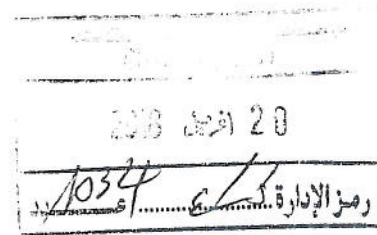
السؤال:

بمناسبة احتفال بلادنا بالعيد الوطني لقوات الامن الداخلي لاحتظنا باستغراب شديد مشاركة مسؤول حزبي ومترشح للانتخابات البلدية ببلدية أريانة المدينة في عملية تعليق الرتب الجديدة على كتف أحد إطارات السجون والاصلاح في خرق واضح لمبدأ حياد الادارة ومؤسسات الدولة وبحضور والي أريانة ومختلف الإطارات الأمنية بالجهة خاصة وأنها تتزامن مع فترة الحملة الانتخابية البلدية.

فبماذا تفسرون هذا التصرف وماهي الإجراءات التي اتخذتموها بهذا الشأن؟

والسلام

الدكتور عبد الرؤوف الشريف



الجمهورية التونسية  
وزارة العدل  
الوزير

كيد حنة

سري

من وزير العدل

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

ص 2125 / 1 سا

الموضوع: أربعة أسئلة كتابية إلى وزير العدل.

المرجع: مراسلة مجلس نواب الشعب عدد 804 بتاريخ 2 ماي 2018.

المصاحب: بطاقة تتضمن إجابة وزارة العدل على الأسئلة الكتابية.

وبعد،

تبعاً لمراسلتكم المبينة بالمرجع أعلاه والمتضمنة طلب الإجابة كتابياً على أربعة (4) أسئلة كتابية توجه بها النواب السادة فيصل التبيني (2) وعبد الرؤوف الشريف (1) وياسين العياري (1) على معنى أحكام الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل عليكم البطاقة المصاحبة والمتضمنة عناصر الإجابة على الأسئلة المذكورة.

وزير العدل

غازي الجريبي

غازي الجريبي



2017 جوان 07

مجلس نواب الشعب
البيروتات
رمز الإدارة: 638

III- السؤال الثالث والرابع: للناخبين السيدين عبد الرؤوف الشريف وياسين العياري حول مشاركة مسؤول حزبي والمرشح بقائمة نداء تونس في أريانة ضمن حفل تعليق شارات الرتب الجديدة لأحد ضباط السجون والإصلاح:

تجدر الإشارة أولاً إلى أن صورة ضابط السجون والإصلاح التي تم تنزيلها على مواقع التواصل الاجتماعي تعود إلى السنة الفارطة وبالتحديد إلى تاريخ 18 أفريل 2017 بمناسبة الاحتفال بالذكرى 61 لعيد قوات الأمن الداخلي التي أجريت بمقر ولاية أريانة .

وقد جرى العمل على الاحتفاء بمجموعة من الإطارات والأعوان من مختلف أسلاك قوات الأمن الداخلي بمقر الولايات بكامل تراب الجمهورية تحت إشراف والي الجهة، وفقاً لمرجع النظر الترابي لمكان العمل، علماً بأن كافة الإجراءات التنظيمية وجميع الترتيبات بما في ذلك اختيار المدعوين والضيوف ترجع بالنظر إلى والي الجهة دون سواه.

أمّا الإدارة العامة للسجون والإصلاح فإنها تتولّى كلّ سنة تنظيم موكب تعليق الشارات والأوسمة لفائدة منظورها بالمدرسة الوطنية للسجون والإصلاح تحت إشراف وزير العدل وبحضور بعض القضاة وأعوان وإطارات وزارة العدل والإدارة العامة للسجون والإصلاح دون غيرهم.

وبناء على كلّ ما سبق وطالما أنّ الدّعوة الموجهة إلى أعوان وإطارات قوات الأمن الداخلي للتكريم قد صدرت عن سلطة إدارية جهوية بمناسبة احتفال رسمي، فإنه لا يمكن مؤاخذه إدارته على الترخيص له في الحضور أو تحميلها مسؤولية حضور مسؤولين حزبيين لمثل هذه الاحتفالات.